المدخل إلى المواطنة الكاملة

فاديا كيوان(*)

صاحبَ السماحةِ، الإمامُ الأكبرُ، شيخَ الأزهرِ الشريفِ الدكتور أحمد الطيب.

أصحابَ السماحةِ والنيافةِ والغبطةِ والمعالي والسعادةِ.

أيُّها السيداتُ والسَّادةُ.

إنَّ العناوينَ الأربعةَ لهذا المؤتمرِ متداخلةٌ، بل ومتعانقةٌ، وهي مُهِمَّةٌ جدًّا وحسَّاسةٌ؛ إذ هي تَطالُ مواضيعَ تُشكِّلُ هواجسَ لدى الشعوبِ العربيَّة جميعِها.

أهي الحريَّةُ؟ فهي مكسورةُ الجناحينِ تبحثُ عن مخبأٍ.

أهو التنوُّعُ؟ فهو أسيرُ الأنا، وقد خَنَقَتهُ، وهو يَلفِظُ أنفاسَه.

أهي المواطنةُ؟ فهي تائهةٌ ثَكلى تبحثُ عن ذاتِها في بحرٍ هائجٍ من الانفعالاتِ الَّتي تُغطِّي أمواجُها الأفقَ.

أهو التكاملُ؟ فقد خابَ من عُزلةٍ طالتْ فانتحرَ.

في الواقعِ، إنَّ عناوينَ هذا المؤتمرِ تُحرِّكُ فينا جميعًا جروحًا بالغةً ومؤلمةً.

لماذا يا تُرى آلت أحوالُ الأمَّةِ إلى هذه الحالِ؟ وكيف يكونُ الهدى؟

الدينُ يُعلِّمُنا:

يُعلِّمُنا الدينُ الأملَ والرجاءَ، يُعلِّمُنا الصبرَ والإيمانَ بالكرامةِ الإنسانيَّةِ، وهو الَّذي يعلِّمُنا القبولَ بالتنوُّع كبركةٍ من اللهَّ تعالى، ألم يأتِ في كلامِ اللهَّ عزَّ وجلَّ: ﴿خ د ذ ر ز س ش ص ضِ [الحجرات: ١٣]﴾؟

هو الدينُ الَّذي يحثُّنا على الحريَّةِ، وهو الَّذي يخاطبُ ضميرَنا، فهل بالفعلِ هناك ضميرٌ جماعيٌّ؟

كلا. إنَّ الضميرَ فرديٌّ بامتيازٍ، واللهُ عزَّ وجلَّ يخاطبُ الإنسانَ في ضميرِه الفرديِّ، وفي وجدانِه، ويحاسبُه فرديًّا، فهل بالإمكانِ محاسبةُ إنسانٍ ليس حرًّا، وبالتالي غيرُ مسئولٍ؟

كلا، إنَّ اللهَ يخاطبُ كُلًّا منَّا، ويحاسبُ كُلًّا منَّا، على حِدَةٍ.

تَجرِبةُ الحداثةِ مُلتَبِسَةٌ:

كانت تجربةُ الحداثةِ السياسيَّةِ ملتبسةً بالنسبةِ للشعوبِ العربيَّةِ؛ فبعدَ قرونٍ من الخضوعِ لدولةٍ قائمةٍ على الرابطِ الدينيِّ، وبعدَ سقوطِ الإمبراطوريَّةِ العثمانيَّةِ – ومن بعدِها مؤسَّسةُ الخلافةِ– اتجهت الدولُ العربيَّةُ إلى تأسيسِ مجتمعاتٍ وطنيَّةٍ قائمةٍ على أساسِ الرابطِ القوميِّ أو الوطنيِّ أو المحليِّ.

ومع أنَّ الشريعةَ احتلت مكانةً متميزةً في كلِّ الدساتيرِ العربيَّةِ، لكنَّ تنظيمَ الأسرةِ والإرثِ وحدهما خضعا للتشريعِ الدينيِّ، وانتقلت الميادينُ الأخرى من الحياةِ العامَّةِ إلى دائرةِ التشريعِ المدنيِّ، لكنَّ هذا الواقعَ أبقى هناكَ التباسًا في حياةِ المواطنين لجهةِ الرابطِ الوطنيِّ فيما بينهم من جهةٍ، ولجهةِ مدى الإقرارِ بالحرياتِ الشخصيَّةِ للإنسانِ الفردِ في كلِّ دولةٍ وفي كلِّ مجتمعٍ عربيٍّ.

فانقسمت الدولُ العربيَّةُ إلى قسمينِ:

١- الدولُ حيث المواطنون ينتمون إلى الدينِ الإسلاميِّ وإلى مذهبٍ واحدٍ.

٢- الدولُ حيث هناك نسيجٌ اجتماعيٌّ متنوعٌ؛ دينيًّا ومذهبيًّا.

المفارقةُ هي أنَّ تَجرِبةَ الحريَّةِ -وإن كانت أكثرَ قسوةً- كانتْ أكثرَ نجاحًا في الدولِ الَّتي شهدت تنوعًا في نسيجِها الدينيِّ والمذهبيِّ، فإذا بالتنوُّع البِنيويِّ -أي الهيكليِّ- يؤسِّسُ بسرعةٍ أكبرَ لمناخِ الحريَّةِ، بل للمطالبةِ بالحريَّةِ، فكأنَّما الحريَّةُ لا تُولَدُ إلا في مناخِ التنوعِ، فيصحُّ القولُ بأن التنوعَ هو التربةُ الصالحةُ لِنَبتةِ الحريَّةِ، وهي بدَورِها تُنضِجُ الكرامةَ الإنسانيَّةَ.

لماذا كانت أكثرَ قسوةً؟

لأنَّ الماضيَ القريبَ وفي ظلِّ الدولةِ الدينيَّةِ، كان غيرُ المسلمينَ يُعامَلون كأقلياتٍ، وكذلك كان أبناءُ المذاهبِ الإسلاميَّةِ الأخرىٰ، الَّذين لا ينتمون إلىٰ الجماعةِ الأكثريَّةِ، وقد انبرَت في حينه دولٌ عظمىٰ عديدةٌ للدفاعِ عن مُختلِفِ هذه الأقلياتِ ولحمايتها، وقد سمحَ ذلك بأن تطأَ قدمُها أرضَنا، وأن تتغلغلَ يدُها في ثنايانا.

والكلُّ يعرفُ كم أنَّ مأزِقَ الجماعاتِ الَّتي سُمِّيَت بالأقلياتِ، كان كبيرًا ومحرجًا لها وللآخرين؛ فمن جهةٍ، كان هناك مناخٌ أحاديٌّ ضاغطٌ يهدِّدُها في وجودِها، ومن جهةٍ أخرىٰ كانت تَعِي أنَّ حاميَها لا يقومُ بذلك مجَّانًا ولوجهِ اللهِ.

في هذه الأجواءِ انقسمَ الناسُ في الجماعاتِ الَّتي تشكِّلُ أقلياتٍ دينيَّةً أو مذهبيَّةً في الوطنِ العربيِّ؛ فهناك من اختارَ الرحيلَ عن أرضِه والهجرةَ، وهناك من تَشبَّثَ وانعزلَ، وهناك من راهَنَ أنَّ الحياةَ المشتركةَ هي الَّتي تَنسجُ عَلاقاتِ الأخوةِ،

وهي الَّتي تُعزِّزُ اللُّحمةَ، وهي الَّتي تدفعُ للتعاضدِ الوطنيِّ والقوميِّ لبناءِ الدولةِ الوطنيَّةِ، ويبقىٰ لكلٍّ منَّا دينُه، فيَعبُدُ ربَّه كما يشاءُ.

اليومَ بناءُ الدولةِ الوطنيَّةِ هو الرِّهانُ، والمواطنةُ هي المدخلُ:

أما اليوم، فقد باتت الدولُ تحاول الانتقالَ إلىٰ مجتمعٍ أكثرَ انسجامًا، يكونُ فيه الرابطُ الوطنيُّ أقوىٰ من الرابطِ الطائفيِّ أو المذهبيِّ؛ فالمجتمعُ الوطنيُّ لا يتكلمُ عن الأكثريَّةِ وعن الأقليَّةِ أو الأقلياتِ، بل إنه يتحدّثُ عن «مجتمعِ المواطنةِ»، حيث يكون المواطنون جميعًا بصرفِ النظرِ عن انتمائهم الدينيِّ أو المذهبيِّ، يكونون معًا يدًا بيدٍ، كَتِفًا علىٰ الكتفِ في النضالِ الاجتماعيِّ والسياسيِّ والمدنيِّ والوطنيِّ، وكلٌّ يُصلِّي علىٰ دِينِه.

هذا هو منطقُ الدولةِ المدنيَّةِ، فهل هذا ما حصلَ -ويحصلُ- في مجتمعاتِنا المتنوعةِ التركيبةِ أصلًا؟ أم أنَّ «الأقلياتِ» تُحشَرُ في الزاويةِ، أو تُرَحَّلُ، أو تُقمَعُ، أو تُهَجَّرُ أو تُبادُ؟

هيمنةُ الجماعةِ:

أما في الدولِ حيث الجميعُ هم من دينٍ واحدٍ ومذهبٍ واحدٍ، فقد هَيمَنَ طويلًا اقتناعٌ بأنَّ الجماعةَ هي صاحبةُ الرأيِ، وكانت -وما زالت- الجماعةُ تضغطُ علىٰ الأفرادِ منعًا لأيِّ اختلافٍ في الرأيِ أو في السلوكِ، حتىٰ إنَّ البعضَ عوقبوا عندَ اتخاذِ مواقفَ أو إبداءِ آراءٍ مخالفةٍ للرأيِ السائدِ.

عن أيِّ حريَّةٍ نتكلمُ؟

لقد غابَ الزمنُ الَّذي كانت فيه الشعوبُ العربيَّةُ تعيشُ تحت سحرِ «حريَّةِ الأمَّةِ»؛ فحريَّةُ الأمَّةِ كانت في حِينِه تحرُّرًا من الاستعمارِ، وكانت أمرًا مباركًا بكلِّ تأكيدٍ، لكنَّ تحرُّرَ الأمَّةِ لم يترافق وتحرُّرَ الأفرادِ، بل على العكسِ؛ فقد أنتجَ ذلك أنظمةً أحاديَّةً سلطويَّةً خنقتِ الإنسانَ الفردَ، وطوَّعتهُ حتى اليأسِ.

الحاجةُ ماسَّةٌ للحُرِّيَّاتِ الشخصيَّةِ:

في هذه الحِقبةِ من تاريخِنا، باتت شعوبُنا بحاجةٍ إلى تكريسِ الحرياتِ الديمقراطيَّةِ والشخصيَّةِ، وليس فقط حريَّةَ الأمَّةِ في وجهِ الاستعمارِ، والحرياتُ الشخصيَّةُ لا تقتصرُ على حريَّةِ المعتقدِ وممارسةِ الشعائرِ الدينيَّةِ، بل إنَّ هناك ضرورةً لتكريسِ حريَّةِ الضميرِ، وهي أسمى الحرياتِ.

لقد كرَّسَت لبنانُ في دستورِها حريَّةَ الضميرِ منذ العامِ ١٩٢٦م، وكرَّست تونسُ حريَّةَ الضميرِ في دستورِها الأخيرِ في العامِ ٢٠١٤م، بعد الثورةِ.

حريَّةُ الضميرِ تتطلبُ منَّا جميعًا المزيدَ من الجهدِ على أنفسِنا؛ لنقلعَ عن عاداتِنا الماضيةِ في التكفيرِ، وفي محاسبةِ الناسِ، بدلَ أن يُحاسبَهم ربُّ العالمينَ عزَّ وجلَّ.

لقد ظَلَمْنا الدينَ الإسلاميَّ:

لقد ظَلَمْنا -وظَلَمَ كُثرٌ غيرُنا- الدينَ الإسلاميَّ، بل وكلَّ الأديانِ؛ ذلك لأننا كنا دائمًا نحكمُ على الدينِ من خلال حُكمِنا على سلوكِ المؤمنين به، لكن ذلك خطأٌ؛ لأنَّ لكلِّ شعبٍ في كلِّ مكانٍ وزمانٍ خصوصيَّةً في تديُّنِه، لا يجوزُ أن نحكمَ على الدينِ انطلاقًا منها، فالدينُ بَراءٌ من كلِّ الممارساتِ، وهو يعلوها جميعَها.

ثلاثةُ أوجهٍ أو ثلاثةُ عصورٍ للدِّينِ:

يبدو وكأنَّ هناك حِقباتٍ ثلاثًا تُميِّزُ كلَّ دينٍ، أو هي أوجهٌ ثلاث:

الحِقبةُ الأولى تطغى فيها العقيدةُ الإيمانيَّةُ على كلِّ ما عداها، أي حِقبةُ العباداتِ، في الحقبة الثانية يتعرضُ الدينُ لمحاولةِ استعمالِه كأداةٍ للسلطةِ، ويتحول إلى أيديولوجيا مِطواعةٍ في يدِ قادةٍ يَسعَون لتعبئةِ النفوسِ، وتجييشِ الناسِ معهم، وكسبِ ثقتهم وولائهم، فها هم يَعِدُونهم بالجنةِ، ويفرضون عليهم ما يشاءون.

الحقبةُ الثالثةُ تستوجبُ جهودًا خاصَّةً من علماءِ الدينِ والقادةِ الرُّوحيِّين، لِبَلوَرةِ منظومةٍ قيميَّةٍ وأخلاقيَّةٍ، انطلاقًا من النصِّ الدينيِّ، ونَشرِها بين الناسِ؛ لتحسينِ سلوكياتِهم الاجتماعيَّةِ والوطنيَّةِ والإنسانيَّةِ والمدنيَّةِ.

قد يكونُ هنا ثلاثةُ عصورٍ: عصرٌ عَقَدِيٌّ، وعصرٌ أيديولوجيٌّ، وعصرٌ أخلاقيٌّ، وقد تكون هذه الحِقباتُ أَوجُهًا متلازمةً لفهمِ الدينِ، فيجوزُ عندها التمييزُ المفاهيميُّ بينها وليس التسلسلَ الزمنيَّ.

وفي هذه الحالِ تُعتَبرُ أوجهًا موجودةً بالقوةِ، وقد تتجلّى بالفعلِ، بفعلِ الفاعلين أنفسِهم، أكانوا قادةً رُوحيِّين أو قادةً سياسيِّين، أو قادةَ رأيٍ وأخلاقٍ.

نحنُ اليومَ بحاجةٍ ماسَّةٍ لثورةٍ على الذاتِ، ونحنُ بحاجةٍ أيضًا لِنَقِيَ دينَنا من شرِّنا؛ لأنَّنا نحنُ قد استعملناه لأغراضِ السلطانِ في هذه الدنيا.

نحنُ اليومَ نَعقِدُ الآمالَ على علماءِ الدينِ -في كلِّ دينٍ- للغوصِ مع سائرِ المتخصصينَ والعلماءِ من المدنيينَ، في مَيدانِ الأخلاقِ الدينيَّةِ، عسى أن تأتيَنا

بالخلاصِ؛ فيُمكِنُ أن تلتقيَ الشعوبُ حولَ الأخلاقِ وحولَ القيمِ، بشرطِ أن نقبلَ بوجودِ الرأي الآخرِ المختلِفِ؛ فنحترمَهُ، حتىٰ إذا كان أخًا لنا في ديننِا ولكنه لا يُشاطِرُنا الرأيَ، وكذلك إذا كانَ من غيرِ دينِنا أو من غيرِ طائفتِنا، أو ببساطةٍ كليَّةٍ، إذا كانَ صاحبَ وجهةِ نظر أخرىٰ.

التحدي الكبيرُ وأسئلةٌ موجَّهةٌ للجميعِ:

نحن اليومَ أمامَ تحدٍّ كبيرٍ وعلىٰ مفترقِ طرقٍ، وأمامنا خياراتٌ تفترضُ الجرأةَ والأصالةَ في آنٍ: هل يرغبُ المسلمُ العربيُّ فعلًا في بناءِ مجتمعٍ وطنيٍّ ودولةٍ قائمةٍ علىٰ احترامِ حقوقِ الإنسانِ وساعية إلىٰ العدالةِ والسلامِ، مع أخٍ له من غير دينِه أو من غيرِ مذهبه، أو ذي رأيٍ آخرَ مُختلِفٍ كليًّا عن عقيدتِه، لكنه يشاركُه هواجسَ الحياةِ اليوميَّةِ، يشاركه الشعورَ بالإهانةِ من الموقفِ الخارجيِّ المستكبرِ، وبالقلقِ بسبب الوضعِ الاقتصاديِّ المتردِّي، وبالخوفِ بالنظرِ إلىٰ تحلُّلِ القيمِ في المجتمعِ وميلِ الجيلِ الجديدِ إلىٰ الهجرةِ من الوطنِ؟ أهو مُستعِدٌّ لنسجِ عَلاقاتٍ أكبرَ معه، وتعزيزِ روابطِه به أكثرَ مِن روابطِه مع أخيهِ في الدِّينِ أو المذهبِ من خارجِ ديارِه الوطنيَّةِ؟

بكلامٍ آخَرَ، هل المسلمُ العربيُّ باتَ مستعدًّا لإحلالِ الرابطِ القوميِّ أو الوطنيِّ أولًا؟

من جهةٍ أخرىٰ، هل المسيحيُّ العربيُّ في أيِّ وطنٍ عربيٍّ وهل الشيعيُّ أو العَلَويُّ أو الدُّرزيُّ، أو غيرُهم ممَّن سُمُّوا سابقًا بالأقلياتِ، هل هم علىٰ استعدادٍ لإدارةِ ظهرِهم للخارجِ والسعيِ لتعزيزِ روابطِهم بأخوتِهم المسلمينَ أبناء وطنِهم؟

بصورةٍ عامَّةٍ، هل هناك أُخوَّةٌ وطنيَّةٌ ممكنةٌ بين أناس من أديان مختلفة أو من آراء مختلفة؟ تلك هي مسألة أُولىٰ.

أما المسألة الثانيَّة -وربما هي الأهمُّ- فهي رفعُ سيف التكفير عن الإنسان الآخر، أيًّا كان، واحترامُ حريته، والسعيُ للشَّراكة معه في بناء مجتمعٍ قائمٍ علىٰ الأخلاقِ، وإن أخذت هذه الأخلاقُ شكلًا مدنيًّا؟

فالدولةُ المدنيَّةُ ليست تحدِّيًا للدينِ، وهي ليست خارجةً بالضرورة عنه، إن هو دخل من باب الأخلاقِ، بل علىٰ العكس، فمجتمعاتُنا الحديثةُ تائهةٌ، وهي بكل تأكيد ستَجِدُ هُدًىٰ لها في ميدان الأخلاق الَّتي تساعدها علىٰ أنسنةِ حياتها الدنيويَّةِ، بَدَلَ وعدِها بالجنةِ في الآخرةِ، ودَفعِها إلىٰ الهلاكِ كلَّ يومٍ.